بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة، تدمير ممنهج لشريك السلام الفلسطيني*

٢٠٢٣/٦/٢٠

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات جرائم القتل خارج القانون والإعدامات الميدانية التي ترتكبها قوات الاحتلال وعناصر الإرهاب اليهودي بحق المواطنين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال، والتي باتت تسيطر على المشهد اليومي لحياة المواطنين الفلسطينيين بفعل التصعيد الإسرائيلي الرسمي والمتعمد، والتعليمات والتوجيهات التي أصدرها المستوى السياسي والعسكري في دولة الاحتلال لجنوده بتسهيل إطلاق الرصاص الحي على المواطنين الفلسطينيين بهدف القتل كما حصل في جنين وحوسان ويعبد وكما يحصل يومياً في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي حصد أرواح ما يزيد على ١٧٠ شهيداً فلسطينياً منذ بداية العام حتى الآن، هذا بالإضافة للمئات من المصابين والجرحى، وترهيب المواطنين المدنيين العزل وشل حياتهم وتخريب وتدمير مقدراتهم وممتلكاتهم.

إن الوزارة إذ تحمّل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تلك الجرائم ونتائجها وتداعياتها على ساحة الصراع وأمن واستقرار المنطقة، فإنها تؤكد على أن التصعيد الإسرائيلي الراهن يعتبر استخفافاً بالمواقف والمطالبات الدولية الداعية لوقف التصعيد، وتمرداً على الاتفاقيات والتفاهمات الموقعة برعاية دولية وأمريكية، كجزء لا يتجزأ من سياسة رسمية إسرائيلية تهدف إلى خلق حالة من الفوضى في ساحة الصراع لتسهيل عمليات استكمال الضم التدريجي غير المعلن للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بما يؤدي إلى إضعاف الجانب الفلسطيني وضرب علاقته بالمواطنين الفلسطينيين وتهميش شريك السلام الفلسطيني إن لم يكن تغييبه، خاصة في ظل برنامج الائتلاف الإسرائيلي المتطرف اليميني الحاكم المعادي للسلام ولأية حلول سياسية لحل الصراع.

تعتبر الوزارة أن ردود الفعل الدولية تجاه جرائم الاجتياحات والقتل خارج القانون متدنية ولا ترتقي لمستوى معاناة شعبنا جراء استمرار الاحتلال والاستيطان، وتدور في حلقة مفرغة من الصيغ الإعلامية الشكلية التي لا تتجاوز بعض البيانات والمواقف دون أن ترتبط بإجراءات عملية ضاغطة على دولة الاحتلال لوقف تصعيدها الجنوني وتمردها على التفاهمات الموقعة، وهو ما يشكك بجدية تلك المواقف وقدرتها على إجبار الحكومة الإسرائيلية وإلزامها بوقف جميع إجراءاتها أحادية الجانب غير القانونية.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps2062023

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/